نفط «أوبيك» يستقر عند 111,35 دولاراً

فيينا ـ كونا: أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) أمس ان سعر سلة خاماتها الـ 12 ارتفع أول من أمس بحدود 41 سنتا ليستقر عند معدل 111,35 دولارا للبرميل مقارنة بـ 110,94 دولارات للبرميل يوم الاربعاء الماضي. وذكرت نشرة وكالة انباء (أوبيك) ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 107,46 دولارات للبرميل. وتضم سلة «أوبيك» التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعا هي: خام (صحارى) الجزائري والإيراني الثقيل و(البصارة) العراقي وخام التصدير الكويتي وخام (السدر) الليبي وخام (بوني) النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام (مريات) والخام القنزويلي و(جيراسول) الانغولي و(اورينت) الاكوادوري.

نتائج مالية جيدة في التسعة أشهر رغم البيئة التشغيلية الصعبة

قافلة «الجمل» تواصل تحمل مسؤولياتها في قيادة التنمية في البلاد

على الرغم من أن البيئة التشغيلية لمناخ الأعمال في الكويت تزداد صعوبة كل عام منذ بداية الأزمة المالية العالمية والتي اثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد خاصة قطاع البنوك إلا أن بنك الكويت الوطني واجه بكل قوة تداعيات هذه الأزمة التي ازدادت عمقا بسبب تقاعس الحكومة عن وضع آليات سريعة للحد من تداعياتها على الوضع الاقتصادي في البلاد.

فقد تمكن البنك الوطني من المحافظة على تحقيق معدلات نمو جيدة في كافة مؤشراته المالية في نتائجه لفترة التسعة اشهر من العام الحالي في الوقت الذي انتشرت فيه شائعات من اطراف مغرضة حول ضعف النتائج المالية للبنك والأرقام المالية التي اعلنها البنك الوطني لفترة التسعة اشهر تظهر مدى نجاح الاستراتيجية التوسعية التي اتبعتها الإدارة التنفيذية للبنك وتجني ثمارها وقت الأزمة، فقد حقق البنك ارباحا لفترة التسعة اشهر تقدر بنحو 228,9 مليون دينار منها نحو 108,1 ملايين دينار في فترة الربع الثالث فقط، كما حققت الموجودات الإجمالية للبنك ارتفاعا بنسبة 24,5٪ في فترة

التسعة اشهر لتصل الى 16,34 مليار دينار كما ارتفعت حقوق المساهمين لتصل الى 2,37 مليار دينار بارتفاع نسبته 5٪ كذلك ارتفعت الأرباح التشغيلية للبنك بنسبة 21٪ لتصل إلى 485 مليون دينار وهذه الأرقام تؤكد ان الادارة التنفيذية العليا في البنك قادرة على ان تدفع بالمؤشرات المالية للبنك نحو النمو رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وضعف الانفاق الحكومي الاستثماري، ومع ذلك فإن قافلة «الجمل» ستواصل تحمل مسؤولياتها في قيادة التنمية الاقتصادية في البلاد.

وإذا كان بنك الكويت الوطني قد بدأ قبل سنوات جني ثمار استراتيجيته التوسعية فإن واقع البيئة التشغيلية في الكويت وما تركت من نتائج على أداء القطاع المصرفي بشكل عام، أعاد تسليط الضوء على مدى صوابية خيارات «الوطني» في تعزيز تواجده في اسواق خارجية مهمة، هذه التطورات تأتي في مرحلة يستعد فيها «الوطني» لتعزيز تواجده الخارجي سواء من خلال افتتاح مزيد من الفروع او دراسة اي فرص مناسبة للاستحواذ متى توافرت الشروط.

في الوقت الذي وجدت فيه المصارف الكويتية نفسها امام تحدي ضعف البيئة التشغيلية المحلية وارتفاع منسوب العوامل الجيوسياسية، ما انعكس سلبا على أدائها سواء على مستوى تراجع الربحية، نمو في حجم المخصصات نتيجة انخفاض جودة الأصول استطاع بنك الكويت الوطني الحد من هذا الواقع عبر الاستفادة من نتائج أعماله في الأسواق الخارجية، ضمن خطة استراتيجية واضحة لتنويع ايراداته وخلق التوازن فيما بينها وبين السوق المحلية.

بالمقابل فإن مثل هذا الواقع لا يمكن أن يعني ان استراتيجية التوسع الخارجي للبنك لم تكن وليدة اللحظة، بل هي نهج اعتمده البنك في نهاية سبعينيات القرن الماضي ليكون في طليعة المصارف والمؤسسات الخليجية والعربية التي اعتمدت مثل هذا التوجه، وفي خطوة تهدف الى إضفاء مزيد من الطابع المؤسسي على خطواته التوسعية عمد في العام 2010 الى طرح خطة 2020 التي تنباها المجلس الاستشاري الدولي التابع للبنك، ويستهدف من خلالها رفع نسبة ارباحه من الوحدات الخارجية الى 50٪ اما على ارض الواقع فبدا ان مثل هذه الاستراتيجية آخذة في طريقها الى التنفيذ تعكسها مؤشرات واضحة.

التوجهات المستقبلية

أما عن التوجهات المستقبلية للبنك، فيبدو ان «الوطني» مستمر في استراتيجيته المعهودة القائمة على تعزيز حضوره في الأسواق الخارجية المتواجد فيها حاليا، والتي يمكن القول انها ترتكز على محورين: الأول تعزيز حضوره في منطقة الخليج بما ينسجم مع توجه مؤسسات القطاع الخاص لتعزيز تواجدها في اسواق الدول الخليجية الست في اطار العلاقات الخليجية المشتركة، اذ يتطلع البنك لافتتاح فروع جديدة في كل من الإمارات بعد ان سبق له ان افتتح فرعا له في دبي في العام 2008، وكذلك فإنه يسعى للتواجد لأول مرة في سلطنة عمان، هذا الواقع ينطبق ايضا على السعودية اذ هناك توجه لتكثيف التواجد في المملكة بما يتناسب مع حجم هذه السوق، وان كانت فرصة استحواذا على مصرف قائم في المملكة تبقى قائمة متى ما توافرت الشروط الموضوعية لها بما ينسجم مع استراتيجيته كما تفيد مصادر متابعة من داخل البنك.

أما المحور الثاني فيتمثل في توجه «الوطني» الى رفع حصصه السوقية من الخدمات المصرفية الشاملة في الأسواق التي يتواجد فيها عبر مصارف تابعة او زميلة قائمة بحد ذاتها، كما هو الحال في قطر عبر بنك قطر الدولي ومصر عبر البنك الوطني المصري.

الأعلى تصنيفاً شرق أوسطياً

اللافت في تجربة بنك الكويت الوطني محافظته منذ سنوات طويلة على التصنيف الأعلى بين مصارف الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية في السوق المحلية مقارنة بما تتمتع به مصارف خارجية بالعديد من الفرص ووسائل الدعم غير المباشرة وقبل اشهر قليلة اعادت وكالة Fitch التأكيد على تصنيفها الطويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند درجة AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة مؤكدة على موقعه المتقدم في السوق المحلية ومحافظته على جودة أصوله في وقت تواجه فيه البيئة التشغيلية العديد من الصعوبات.

من جهة أخرى، جاء «الوطني» في المرتبة 34 ضمن قائمة «جلوبال فاينانس» لأكثر 50 بنكا امانا في العالم للعام 2012، متقدما على مصارف عالمية كبرى كبنك بي ان بي باريبا BNPParibas، ستاندرد تشارترد Standerd C arter، يلز فارغو Wells Fargo، دويتشه بنك Deutshe Bank، كريديه سويس Credit Suisse، بنك باركليز Barclys، كريديه أجريكول Agricole Credit، وغيرها ويعكس هذا التصنيف القوة المالية للبنك والسمعة التي يحظى بها على الساحة الدولية، علما انه المصرف العربي الوحيد الذي يحتفظ بموقعه ضمن هذه القائمة للمرة السادسة على التوالي.

● هشام أبوشادي

تداول 339 عقاراً خاصاً بقيمة 77,8 مليون دينار و75 عقاراً استثمارياً بـ 35,6 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر اغسطس الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بشهر يوليو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 339 عقارا بمبلغ قدره 77,8 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 75 عقارا بقيمة 35,6 مليون دينار وبلغ عدد العقار التجاري 3 عقارات بقيمة 6,6 ملايين دينار وبلغ عدد عقار المخازن عقارا واحدا بقيمة 825 الف دينار ولم يشهد العقار الحرفي أو الشريط الساحلي اي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال شهر اغسطس الماضي بلغ 418 عقارا مقارنة بشهر يوليو الماضي حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 762 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 344 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 282 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 57 عقارا، وانخفض المؤشر بواقع 4 عقارات بالنسبة للعقار التجاري في حين استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار «الشريط الساحلي» وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد لعقارات المخازن خلال هذا الشهر.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر اغسطس الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 19 عقارا بمبلغ قدره 7,2 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارا واحدا بقيمة 325 الف دينار ولم يشهد العقار التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الشهر.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 20 عقارا مقارنة بشهر يوليو الماضي، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 39 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 19 عقارا .

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 15 عقارا وانخفض المؤشر بواقع 4 عقارات بالنسبة للعقار الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات التجاري خلال هذا الشهر.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المرتبة الاولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال شهر اغسطس الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 166 عقارا تداول منها 147 عقارا في العقار الخاص و19 عقارا في العقار الاستثماري اما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 9 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

مبارك الكبير في المركز الثاني

واحتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 80 عقارا تداول منها 57 عقارا في العقار الخاص و23 عقارا في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 8 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

حولي ثالثاً

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 69 عقارا تداول منها 48 عقارا في العقار الخاص و20 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الاستثماري خلال هذا الشهر.

الفروانية رابعاً

وجاءت الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 40 عقارا تداول منها 29 عقارا في العقار الخاص و11 عقارا في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الشهر.

العاصمة خامساً

واحتلت محافظة العاصمة الترتيب الخامس من حيث عدد التداولات العقارية من خلال تداول 40 عقارا تداول منها 37 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال هذا الشهر.

الجهراء سادساً

وجاءت محافظة الجهراء في الترتيب السادس خلال هذا الشهر من خلال تداول 22 عقارا تداول منها 21 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

● عاطف رمضان

التقرير الإحصائي الشهري إدارة التسجيل العقاري والتوثيق
من 1 أغسطس (8) 2012 إلى 30 أغسطس (8) 2012

المحافظة	العقود المسجلة			
	خاص	استثمار	تجاري	الشريط الساحلي	المخازن
العاصمة	37	2	1	0	0
حولي	48	20	1	0	0
الفروانية	29	11	0	0	1
مبارك الكبير	57	23	0	0	0
الأحمدي	147	19	0	0	0
الجهراء	21	0	1	0	0
المجموع	339	75	3	0	1

المحافظة	الوكالات العقارية		
	خاص	استثماري	تجاري
العاصمة	0	0	0
حولي	0	1	0
الفروانية	0	0	0
مبارك الكبير	8	0	0
الأحمدي	9	0	0
الجهراء	2	0	0
المجموع	19	1	0

229
مليون دينار كويتي
أرباح التسعة أشهر الأولى لعام 2012
2012/9/30
الأرباح الصافية 228.9 مليون دينار كويتي
الأرباح التشغيلية 485 مليون دينار كويتي
حقوق المساهمين 2.4 مليار دينار كويتي
إجمالي الموجودات 16.3 مليار دينار كويتي
أعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط
Moody's Aa3
FitchRatings AA-
Standard & Poor's A+
الوطني NBK الأكثر أماناً
بنك الكويت الوطني National Bank of Kuwait nbk.com